وضح بقيد الازلية العلم الحادث المسبوق بالعدم وهو علم المخلوق ومراتبه ثلاث
الاولى ما يكون بالقوة المحضة وهو الاستعداد للعلم وحصوله للضروريات بكون
بالحواس الظاهرة والباطنة كما يستفاد من حس اللمس ان هذه النار حارة فتستعد
النفس للعلم بان كل نار حارة وعلى هذا القياس وللنظريات يكون بالضروريات بان
ترتب فيكتسب النظري والثانية العلم الاجمالي كمن علم مسئلة ثم غفل عنها
ثم سئل فانه يحضر الجواب في ذهنه دفعة من غير تفصيل وحقيقته حالة بسيطة
اجمالية هي مبدا تفاصيل المركب والثالثة العلم التفصيلي وهو حضور صورة المركب
بحيث تكون اجزاؤه متميزا بعضها عن بعض ملاحظا كل منها على الانفراد وذلك
كما اذا نظرنا الى الصحيفة دفعة فلا شك انا نجد حالة اجمالية من الابصار ثم اذا
حققنا النظر وابصرنا كل حرف حرف على الانفراد حصلت لنا حالة اخرى مع ان
الابصار حاصل بالاولى بمنزلة العلم الاجمالي والثانية بمنزلة العلم التفصيلي فالحاصل
في الاجمالي صورة واحدة تطابق الحروف من غير ملاحظة لتفاصيل الاجزاء وفي التفصيل صور
متعددة تطابق كل واحدة منها واحدا من الاجزاء على الانفراد وههنا فوائد الاولى انه قد ثبت
بالادلة الصحيحة من الكتاب والسنة ان محل العلم الحادث هو القلب وان لم يتعين
هو لذلك عقلا بل يجوز ان يخلقه الله تعالى في اي جوهر شاء لكن الظاهر من كلام كثير
من المحققين ان ليس المراد بالقلب ذلك العضو المخصوص الموجود لجميع الحيوانات
بل الروح الذي به امتاز الانسان وظاهر كلام الفلاسفة ان محل العلم بالكليات هو النفس
الناطقة المجردة وبالجزئيات هو الحواس الظاهرة والباطنة الا ان المحققين منهم على
ان محل الكل هو النفس الا انه في الكليات يكون بالذات وفي الجزئيات بتوسط الالات
اعني المشاعر وسيجي بيان ذلك في مبحث النفس الثانية لا خلاف في ان مناط التكاليف
الشرعية هو العقل حتى انها لا تتوجه على فاقده من الصبيان والمجانين والبهائم وسيجي
ولا خلاف ان لفظ العقل مشترك بين معان كثيرة فذهب الشيخ الى ان المراد به ههنا
العلم ببعض الضروريات اعني الكليات البديهية بحيث يتمكن من اكتساب
النظريات اذ لو كان غير العلم لصح انفكاكهما بان يوجد عالم لا يعقل وعاقل لا يعلم وهو
باطل ولو كان العلم بالنظريات وهو مشروط بالعقل لزم تأخر الشيء عن نفسه ولو كان
العلم بجميع الضروريات لما صدق على من يفقد بعضها لفقد شرطها من الالتفات او تجربة
او تواتر او نحو ذلك مع انه عاقل اتفاقا واعترض بمنع الملازمة فان المتغايرين
قد يتلازمان كالجوهر مع العرض والعلة مع المعلول ثم قد يمنع بطلان اللازم فان الغافل
قد يكون بدون العلم كما في النوم وهو ضعيف ولا يبعد ان العقل قوة حاصلة عند العلم
بالضروريات بحيث يتمكن بها من اكتساب النظريات وهذا معنى ما قال الامام رحمه الله
انه غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات ومال الى معظم انها فقه بها

بمرز

١١٢

عن ترتيب الامور الحسنة والقبيحة وما قاله بعض الاصحاب انه نور يهتدى به طريق
يبتدا به من حيث ينتهي اليه درك الحواس اي قوة حاصلة للنفس عند ادراك
الجزئيات بها يتمكن من سلوك طريق اكتساب النظريات وهو الذي يسميه الحكماء
العقل بالملكة قلت تعلق بمذهب الشيخ بكون العقل التكليفي نوعا من العلم اخص
من مطلقه وعلى تفسيرها يصلح ان يكون لازما للنوع الخاص منها فليتأمل الثالثة
اتفق القائلون بالعلم القديم على انه واحد يتعلق بمعلومات متعددة واختلفوا
في الحادث فذهب الشيخ وكثير من المعتزلة الى ان العلم الواحد لا يمتنع ان يتعلق بمعلومين
وهذا هو الحق بقولهم لا يتعدد العلم بتعدد المعلوم وذهب بعض الاصحاب الى انه
لا يجوز وجعل الامام الرازي الخلاف مبنيا على الخلاف في تفسير العلم بانه اضافة فيكون
التعلق بهذا غير التعلق بذلك او صفة ذات اضافة فيجوز ان يكون للواحد
تعلقات بامور متعددة كعلم القديم ومحل الخلاف ايضا هو التعلق بالمتعدد على
التفصيل من حيث انه كثير فلا يكون التعلق بالمجموع المشتمل على الاجزاء من هذا القبيل
بان لا تلاحظ الاجزاء على التفصيل ونوقش الامام في البناء فان سبيل المحلولات الراسخة
عند تعدد العلم لا تنافي جواز تعلق العلمين بمعلوم واحد وهل هما مثلان فيه خلاف
وتفصيل ذلك ان للعلم محلا هو العالم ومتعلقا هو المعلوم فاذا تعدد المحل كعلم زيد
وعمرو بان الصانع قديم فالعلمان مختلفان ان جعلنا اختصاص كل منهما بمحله لذاته
والا فمثلان واذا تعدد متعلقهما فالعلمان مختلفان سواء كان اختصاص كل منهما بمحله
لذاته اولا وسواء كان المعلومات متماثلين كالعلم ببياضين او مختلفين كالعلم بالسواد
والبياض اذ لو كانا مثلين لم يجتمعا في محل واذا اتحد متعلقهما فالجمهور على انهما مثلان
سواء اتحد وقت المعلوم او اختلف اما عند الاتحاد فظاهر واما عند الاختلاف فلان
اختلاف الوقت لا يؤثر في اختلاف العلمين كما لا يؤثر اختلاف الوقت وتقدمه وتأخره
في اختلاف الجوهرين واعترض عليه الامدي بان الفرق ظاهر فان الوقت ههنا
داخل في متعلق العلم كالعلم بقيام زيد الان وقيامه غدا ولا خفاء في اختلاف العلم
باختلاف الجزء بخلاف كون الجوهر في زمان فانه خارج عنه وانما نظير ذلك العلم
بالشيء في وقتين لا العلم بمعلومين في وقتين هذا والحق ان المعلوم اذا ما
اختلف وقته كان متعددا لا متحدا وان اتحاده مع تعدد العلم انما يتصور عند
اختلاف وقت العلم والظاهر انهما حينئذ مثلان او عند اختلاف محله وقد سبق الكلام
وانهما عند مثلان او مختلفان والله اعلم ودخل في قوله فيه مسموعاته تعالى
ومبصراته بناء على ان السمع والبصر نوعان من العلم كما هو مذهب الاشعري وكذا ... و
ومراداته ومقدوراته كلها من حيث الانكشاف واختلاف جهة التعلق كاف في عدم
اتحاد الصفات مع ان اتحاد المتعلق لا يوجب اتحادها على ما شرحه في باب السمع

Copyright © King Saud University